

الماء



نشرة خاصة

أيلول «سبتمبر» ٢٠٠٢

الذهب الأزرق في الشرق الأوسط

المقدمة

يمتد الصراع على المصادر المائية في الشرق الأوسط إلى حقبة تاريخية طويلة تعود جذورها في الأساس إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتعتبر السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية نتاجاً للقوة العسكرية التي استخدمتها في حرب عام ١٩٦٧. ولا تقتصر الأزمة المائية في المنطقة على قضية التزود بالمياه فقط، وإنما كانت دوماً مرتبطة بهيكلية وموازن القوى في المنطقة، والتي تغلب عليها اللامساواة بين أولئك الذين يتقاسمون المياه. وحتى هذا اليوم، لم تفلح جميع المحاولات التفاوضية الخاصة بتوزيع المصادر المائية بالتوصل لصياغات عادلة لأنها لم تكن مستندة إلى مبادئ الحق في الاستخدام المتساوي والعقول للمياه.

إن رغبة إسرائيل في السيطرة على الأرض والمصادر المائية تشكل في الواقع واحدة من أهم الأسباب في عزوف إسرائيل في نقل سلطات الحكم على الأراضي إلى السلطة الفلسطينية. ولقد أسهم النمو السكاني والتوسع الاستيطاني المستمر طوال الـ ٣٥ عاماً من الاحتلال في زيادة الأعباء على المصادر المائية المحدودة وأضفى مزيداً من التدهور على العلاقات السياسية المتوترة أصلاً.

وفي ظل تضارب المصالح والأهمية البالغة لقضية المياه لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد تم تأجيل المفاوضات حولها إلى مرحلة مفاوضات الوضع النهائي شأنها بذلك شأن بقية القضايا الحساسة الرئيسية الأخرى مثل قضايا: القدس، والحدود، واللاجئين، والمستوطنات، والأمن. إن هذه النشرة الخاصة تهدف إلى إلقاء الضوء على الوضع المائي الراهن في الشرق الأوسط، مع بيان مسألة المياه في قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

لمحة تاريخية

عملت إسرائيل على تحسين وضعها المائي بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧، وتمكنت من خلال احتلال مرتفعات الجولان من السيطرة على غالبية منابع نهر الأردن، بالإضافة إلى أن سيطرتها على الضفة الغربية مكنتها من الوصول إلى نهر الأردن وثلاثة أحواض مائية رئيسية. وفور الاحتلال مباشرة، أصدرت إسرائيل الأمر العسكري رقم ٩٢ (١٥ آب ١٩٦٧)، الذي حول مسؤولية السيطرة على المصادر المائية إلى الحاكم العسكري. أما الأمر العسكري رقم ١٥٨ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧)، فقد حظر أي بناء لأية بنى تحتية مائية دون ترخيص إسرائيلي، بينما تمت مصادرة كافة المصادر المائية بموجب الأمر العسكري رقم ٢٩١ (١٩ كانون الأول ١٩٦٨)، وجرى الإعلان عنها «ملكاً» للدولة الإسرائيلية. وفي عام ١٩٨٢، انتقلت السيطرة على المصادر المائية إلى شركة ميكوروت الإسرائيلية. أما الآبار الفلسطينية، فقد دمرت أو نضبت بسبب حفر الكثير من آبار الضخ المتزايد من الآبار العميقة للاستخدام الإسرائيلي. وفي عام ١٩٨٦، أجرت إسرائيل تخفيضاً على حصص كميات المياه المسموح بضخها من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة ١٠٪، الأمر الذي لم تقتصر آثاره على ندرة كبيرة في المياه، وإنما انخفاض في الجدول المائي وازدياد ملوحة المياه. من ناحية أخرى، فإن نسبة الفاقد في المياه تقدر بحوالي ٣٠٪ بسبب تسرب المياه من الأنابيب.

وفي سياق عملية السلام، تم التعامل مع المياه باعتبارها قضية محلية، حيث تولت سلطة المياه الفلسطينية مسؤولية إدارية للمصادر المائية، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على كافة المصادر المائية، بما في ذلك الاستهلاك الفلسطيني للمياه. وبينما طالب الفلسطينيون بالحصول على ٤٥٠ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه، إلا أن اتفاقية (أوسلو ٢) لم توفر لهم سوى ٢٨,٦ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه للاستخدام المحلي الفوري. وقد قدرت احتياجات الفلسطينيين السنوية من المياه في الضفة الغربية بين ٧٠ و ٨٠ مليون متراً مكعباً سنوياً (اتفاقية أوسلو ٢، المادة رقم ٤٠).

أما الآن، فإن بعض العقبات أمام التقدم نحو تسوية للصراع المائي فإنها تقع في القيود التي فرضتها اتفاقيات أوسلو والتي كرست السيطرة الإسرائيلية التامة على الاستخدام والتخطيط المائي الفلسطيني، بالإضافة إلى سيطرتها على نظام غير عادل لتوزيع المياه.

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس